إمام الحرمـــين
بين المتقدمين والمتأخرين

للاســـتاذ الأب قنواتي

النضال بين التقدمين والتأخرين نضال قديم ساير الاجتماع على ممر الأجيال . فلكل جيل طموح ونزعات تجعله ينظر إلى الجيل السابق بعين الاستخفاف بل العدوان ... ولئن أردنا أن نقيم دليلا على هذه الحقيقة البسيطة وجدنا التاريخ حافلا بالأمثلة العديدة الشائقة في الميادين المختلفة من مذاهب أدبية أو فنية أو سياسية ونظريات علمية ومناهج تاريخية ... الخ ، وقد يرجع هذا النضال إلى طبيعة الإنسان وشغفه بالجديد ... « سنة الله في خلقه » ... ولكنه قد يرجع أحيانا إلى التقدم الحقيقي والتعمق في البحث . فقبل أن يكتب النصر للجديد المتأخر لابد له من مقاومة القديم وإقناع مشيعيه ، وهناك تغيرات واتجاهات لا تخلو من الخطورة على خفائها وقلة ظهورها في الخارج يجدر بالباحث أن يحاول إماطة اللثام عن سرها وإبرازها بوضوح لأنها كثيراً ما تكون « مفتاحاً » لفهم تطورات أخرى ضخمة . ونريد اليوم أن نقف برهة عند نضال كان له أثره الخطير في تكييف علم الكلام ، ونحن نعني طريقة المتأخرين التي حلت محل طريقة المتقدمين في القرن الخامس الهجري .

* * *

يقول ابن خلدون في مقدمته إن أول من كتب في الكلام على طريقة المتأخرين هو الغزالي[1] ، وقد ردد هذا الرأي كثيرون ممن أرخوا لتطور علم الكلام ولاسيما الشيخ محمد عبده[2] . ما هي في رأي ابن خلدون ، هذه الطريقة ؟ وكيف تتميز من طريقة المتقدمين ؟ وهل أصاب ابن خلدون في رأيه : تلك هي النقط التي أحب أن أعرض لها اليوم على صفحات « الرسالة » .

أما طريقة المتقدمين فقد يراها ابن خلدون متحققة في الأخص عند الباقلاني (المتوفى سنة ٤٠٣/١٠١٣) . فبعد سرد الظروف التي هيأت لعلم الكلام نشأته والتكلم عن الأشعري أخذ يقول : « وكثر أتباع الشيخ أبي الحسن الأشعري واقتفى طريقته من بعده تلاميذه كابن مجاهد وغيره ، وأخذ عنهم القاضي أبو بكر الباقلاني فتصدر للأمانة في طريقتهم ووضع المقدمات العقلية التي تتوقف عليها الأدلة والأنظار وذلك مثل إثبات الجوهر الفرد والخلاء وأن العرض لا يقوم بالعرض وأنه لا يبقى زمنين وأمثال ذلك مما تتوقف عليه أدلتهم ، وجعل هذه القواعد تبعاً للعقائد الإيمانية في وجوب اعتقادها لتوقف تلك الأدلة عليها ، وأن بطلان الدليل يؤذن ببطلان المدلول . وجاءت هذه الطريقة وجاءت من أحسن الفنون النظرية والعلوم الدينية ، إلا أن صور الأدلة تعتبر بها الأقيسة ولم تكن حينئذ ظاهرة في الملة . ولو ظهر منها بعض الشيء فلم يأخذ به المتكلمون لملابستها للعلوم الفلسفية المباينة للعقائد الشرعية بالجملة[1] » . إننا — والحق يقال — لا نجد في هذا النص ما يشفي غلتنا . — فما هو محور طريقة المتقدمين ؟ . أهو استعمال العقل في شرح العقائد ؟ هذا لا يكفي ، إذ العقل سيظل مستعملا في طريقة المتأخرين بل سيكون ركنها الركين . هل هو عدم الاكتراث بالمسائل الفلسفية ؟ . . ولكننا نجد الباقلاني وهو بلا شك من المتقدمين يتكلم في الجوهر والعرض الخ فلنواصل قراءتنا في مقدمة ابن خلدون . يقول مؤرخنا الشهير إن المتكلمين أخذوا على مر السنين يفرقون بين علوم المنطق وبين علوم الفلسفة إلى أن قال : « ثم نظروا في تلك القواعد المقدمات في فن الكلام للأقدمين فخالفوا الكثير منها بالبراهين التي أدت إلى ذلك ، وربما أن كثيراً منها مقتبس من كلام الفلاسفة في الطبيعيات والالهيات ، فلما سبروها بمعيار المنطق ردهم إلى ذلك فيها ولم يعتقدوا بطلان المدلول من بطلان دليله كما صار إليه القاضي . فصارت هذه الطريقة من مصطلحهم مباينة للطريقة الأولى وتسمى طريقة المتأخرين » . فعلى رأي ابن خلدون يرجع الفرق الحاسم بين الطريقتين إلى هذا : يعتقد المتقدمون أن بطلان الدليل يؤدي إلى بطلان المدلول ويرفض المتأخرون هذا الزعم .

(١) طبعة مصر ص ٤٦٦

(٢) رسالة التوحيد ، طبعة ١٣٦١ ص ٢٢

(١) ص ٤٦٥ ، — ٤٦٦

وأقر بكل بساطة ، مع احترامى لابن خلدون وسعة اطلاعه ، بأنى لم أرتض هذا الرأى لأنى حاولت أن أطبقه على كتابَىْ إمام الحرمين — الإرشاد والشامل[1] فلم أعثر على المبدأ الذى يقول به المؤرخ العربى الشهير . كما أنى لم أجد فى كتب الغزالى الخاصة بعلم الكلام — على القدر الذى أعرفه — دحض هذا الرأى الذى يظهر فساده من أول وهلة . ومن يدرس عن كثب المناقشات الطويلة التى وردت فى « الشامل » لايلبث أن يتحقق أن الأمر خلاف ما ذهب إليه ابن خلدون . ولقد تبادر إلى ذهنى أن الفرق الحاسم بين الطريقتين قد يرجع إلى نوع المنطق المستعمل فيهما ، أوبالأحرى إلى مدى استعمال المنطق اليونانى فيهما . والذى هدانى إلى هذا الرأى هو حدوث شبيه هذا الظهور فى القرون الوسطى عند المسيحيين ؛ فقد كان يوجد فى العالم العلمى الأوروبى حتى القرن الحادى عشر منطق أرسطو فى مختلف أقسامه ، وكان يستعمل فى المناظرات اللاهوتية ولكن من الوجهة الجدلية فقط . فعند ما ترجمت كتب أرسطو الأخرى وخاصة كتابه ما بعد الطبيعة أحدثت فى كيان علم اللاهوت انقلاباً عظيما ... أصبح القياس الأرسطى محور البحث الدينى نفسه ، والمبادئ الأرسطية - بقدر ماتكون غير مخالفة للعقائد — القالب العلمى لتقديم العقائد وربط بعضها ببعض والدفاع عنها والتعمق فى مضمونها . ولقد تساءلنا عما إذا لم يحدث ما يشبه ذلك فى علم الكلام عند المفكرين المسلمين . فلا شك أنهم عرفوا أرسطو منذ القرن الثانى للهجرة فقد كان بعض المعتزلة يقرؤون كتبه ويستفيدون منها . ومن المحتمل بل من المرجح أن مبادئه المنطقية أخذت تتسرب رويداً رويداً إلى علماء الكلام من طريق المجادلات والمناظرات مع الفلاسفة أو الملحدين ، وأخيراً اندمج فى علم الكلام نفسه وأصبح من آلاته الأساسية .

ولقد تحدثنا مع الأستاذ الكوثرى فى هذا الموضوع ، فتفضل وأرشدنا إلى مخطوط لتلميذ للباقلانى أبو جعفر محمدبن أحمد السمنانى (المتوفى سنة ٤٤٤ / ١٠٥٢) ، وعنوان المخطوط : « البيان عن أصول الإيمان ، والكشف عن تمويهات أهل الطغيان[1] » يحوى هذا المخطوط باباً خاصا « بالفرق بين الأدلة الصحيحة وبين فاسدها وذكر أقسامها » ، يمكننا أن نعتبرها أنموذجا خالصا لطريقة المتقدمين ، فلا ذكر هنا لقياس أرسطو ، ولا ذكر لإبطال الدلول بأبطال الدليل الذى جعله ابن خلدون معيار طريقة المتقدمين ، بل يكتفى السمنانى فى القسم الأول من الأدلة بذكر « حجة العقول التى نبه الله عليها بقوله تعالى لقوم يعقلون، ويتذكرون ، أفلا يتدبرون» وهذا القسم يقع الاحتجاج به من وجوه :

الوجه الأول : أن يقسم الشىء فى العقل إلى قسمين أو أكثر من ذلك ، ومحال أن تكون كلها صحيحة أو كلها فاسدة ، فمتى أفسد الدليل أحد القسمين أو كلها إلا قسما واحداً ثبت صحة القسم الباقى .

الوجه الثانى : أن يجب الحكم والوصف للشىء فى الشاهد لعلة ، فيجب القضاء على أن كل من وصف فى الغائب بتلك الصفة وثبت له ذلك الحكم فإنه لأجل مثل تلك العلة ما يستحقه .

الوجه الثالث : أن تعلم أن الذى يصحح الحكم والصفة إنما هو وجود المصحح ، فيجب القضاء لكل من له تلك الصفة أن يكون مصححها مثل ذلك المصحح .

الوجه الرابع : أن تعلم أن حقيقة الشىء هو صفة له ، فيجب الحكم بمثل تلك الحقيقة لمثل تلك الذات فى الغائب ، وكذلك الحد .

الوجه الخامس : أن تستدل بصحة الشىء على صحة مثله وما هو بمعناه ، وباستحالة على استحالة مثله وما هو بمعناه .

هذه هى الحجج العقلية التى يبنى عليها علماء علم الكلام

---

(١) تشكر الأستاذ الخضيرى الذى أعارنا نسخته للشامل . ومن طريف هذه النسخة أن الناسخ قد أردف الجزء الأول من الشامل بجزء من تبصرة الأدلة للنسفى بدون أن يذكر المؤلف .

(١) لم يذكر هرتن Horten هذا الكتاب فى مؤلفه المشهور Die spekulativen Systeme der spekulativen Theologen imIslam عندما تكلم عن السمنانى ص ٥٦٢ — ٥٦٤ . والنسخة التى نقل عنها الأستاذ الكوثرى موجودة فى المكتبة العثمانية بحلب ضمن مجموعة مخطوطة تحت رقم ٥٢٧ كان السمنانى قاضيا بالموصل وكان يقول الباقلانى عنه : « هذا مؤمن آل فرعون » باعتبار أنه كان حنفيا أشعريا . ويضيف الأستاذ الكوثرى « هذا كلام بارد لكن قائله لا يخلو من ترق فى كل موالفه على سمة علمه » انظر ترجمة السمنانى فى تاريخ الخطيب البغدادى ج ١ ص ٣٥٥ .

المتقدمين براهينهم ، وهى على ما أظن لا تتجاوز الدلائل العقلية المستعملة فى أصول الفقه[1] ، ولا صلة لها صلة أساسية بالمنطق اليونانى .

أما الأقسام الأخرى من أقسام الأدلة التى يذكرها السمنانى فهى الاستدلال بموجب اللغة ، والاستدلال بظهور المعجزات على صدق من ظهرت على يده ، لأنها تجرى مجرى الشهادة له بالقول ، والاستدلال بكتاب الله ، والاستدلال بقول الرسول ، وإجماع الأمة من أهل كل عصر ، والقياس على الكتاب والسنة ، والإجماع فى الأحكام الشرعية التى لا مجال للعقل فيها بحال .

ومما جعلنا نؤمن بصحة نظريتنا مطالعتنا لرسالة الأستاذ على محمد جبر من علماء الأزهر : « إمام الحرمين وأثره فى بناء المدرسة الأشعرية » . فقد درس الأستاذ إمام الحرمين درسا وافيا ، راجعا إلى مؤلفاته : (البرهان ولمع الأدلة والشامل والإرشاد) وإلى مخطوطات أخرى مثل (المطالب العالية للرازى وإبكار الأفكار للآمدى) . فتمكن من إبراز شخصيته العقلية والاتجاه الجديد الذى أعطاه لعلم الكلام . وقد انتهى الأستاذ جبر إلى أن إمام الحرمين هو رأس المتأخرين ، وأن التمييز بين المتقدمين والمتأخرين يرجع إلى ناحيتين :

أولا : بالنسبة لطريقة الاستدلال على العقيدة ، فقد يخالف إمام الحرمين الأشعرى والباقلانى ، إذ هو جعل الاستدلال على العقيدة بطرق ثلاث : السبر والتقسيم المنحصر بين طرفى النفى والإثبات ، قياس الخلف الذى يثبت الشىء بإبطال نقيضه ، القياس المستقيم . والأشعرية قبله لم يستعملوا قياس الخلف ولا القياس المستقيم بل كانوا يستعملون طرقا خطابية تارة وقضايا مشهورة أخرى والسبر والتقسيم بقسميه المنتشر والمنحصر .

ثانيا : بالنسبة لبعض الموضوعات الكلامية مثل الكلام على الصفات الخبرية التى وردت فى الكتاب والسنة . فطريقة الأشعرية قبل إمام الحرمين هو عدم التأويل وعدم بيان المراد منها . أما إمام الحرمين فقد أول وبين المراد منها . ويقول الأستاذ جبر إن إمام الحرمين هو أول من جعل الأبحاث الكلامية مثل البحث فى الجوهر والعرض والكون والطفرة والجزء الذى لا يتجزأ وسيلة وطريقة تؤدى إلى الغاية المطلوبة من نفس علم الكلام وهو إثبات الله وصفاته ونفى القدم عن سواه أكان قدما ذاتيا أم زمنيا .

وليس يتسع لى المجال هنا لمناقشة الأستاذ فى جميع نتائجه فهذا يستحق بحثا على حدة ، غير أنى أوافقه فى جعل إمام الحرمين ممن أثروا تأثيرا حاسما فى توجيه علم الكلام توجيها جديدا . ولو أنى أميل إلى وضعه لا فى رأس المتأخرين كما يفعل الأستاذ بل فى محل وسط بين الفريقين ، وكحلقة اتصال بين طريقة المتقدمين وطريقة المتأخرين .

ومهما يكن من أمر ، فإنى على يقين أننا لا نزال محرومى التفاصيل الشافية فيما يخص تاريخ الفلسفة الإسلامية وعلم الكلام وذلك للعدد الضخم من المخطوطات التى لا تزال مطوية فى أجواف المكاتب ، ولو كان لى أن أقدم رجاء فهو أن يهتم شبابنا المثقف من أزهريين وجامعيين (بمعاونة الأزهر والجامعة معاونة روحية ومادية) بنشر النصوص الفلسفية والكلامية القديمة فقد حان الوقت فى هذا الميدان أن نطير بأجنحتنا كما يقول الغربيون وألا نظل إلى الأبد عالة على المستشرقين .

إننا نلفت نظر من يهتم بتاريخ الفلسفة الإسلامية والمسيحية فى القرون الوسطى إلى ثلاثة كتب قيمة ظهرت حديثاً فى هذا الموضوع :

أولا — كتاب مذهب الذرة عند المسلمين وعلاقته بمذاهب اليونان واليهود ، وهو للأستاذ بينس Pines وقد عربه الأستاذ أبو ريده تعريباً دقيقاً .

ثانياً — كتاب إبراهيم بن سيار النظام وآراؤه الكلامية والفلسفية للأستاذ أبو ريده (الذى يستحق كل الثناء لما بذله فى ميدان نشر الفلسفة الاسلامية) .

ثالثاً — تاريخ الفلسفة الأوروبية فى العصر الوسيط للأستاذ يوسف كرم وهو لا يقل تركيزاً وتعمقاً من كتابه فى تاريخ الفلسفة اليونانية .

ابوالوفا التفتازانى

(١) مع وجود الاستعانة بالسبر والتقسيم فى تعيين العلة فى بحث القياس الفقهى .